

حراس الحقوق

(منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان)

تأليف

مدحت رياض



حراس الحقوق

(منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان)

تأليف

مدحت رياض غبريال

حراس الحقوق

تأليف

أ/مدحت رياض غبريال

١٢٦ صفحة

٢١×١٤

الطبعة الأولى ٢٠٢٦م

رقم الإيداع: 14624/2026

الترقيم الدولي

ISBN 978-977-95-7367-0

دار اقرأ للطباعة والنشر

شارع الفردان - خلف جامعة سوهاج

e mail: nasermoula@gmail.com

مُتَكَلِّمًا

تقديم للمستشار نجيب جبرائيل رئيس منظمة الاتحاد المصري
لحقوق الإنسان.



حقوق الإنسان هي مصدر إلهام للبشرية
لاحترام ما جُبل علي صورة الله ومثاله
وهو الإنسان فحق الإنسان في الحياة
وحقه في الصحة والتعليم وحقه في أن
يعيش في بيئة نظيفة وحقه في التنقل
وحقه في التعبير وحقه في اختيار معتقده

وحقه في العمل وحقه في أن يكون له موطن وجنسيه تلك هي
حقوق مصدرها أيضا القيم الدينية وحرصت الدول علي وضع
استراتيجيات للنهوض بحقوق الانسان وأن احترام الدولة أو الأنظمة
لهذه الحريات إنما يعكس رغبتها في التقدم وما تحظي به في المجتمع
الدولي

وإنني وبكل فخر أعتز وأشكر الصديق العزيز الأستاذ مدحت
رياض رئيس فرع منظمة الاتحاد المصري لحقوق الانسان بسوهاج
علي هذا المجهود العظيم في إعداد هذا الكتاب الذي بذل فيه جهدًا
مُخلصًا متناولًا شرحًا مبسطًا لمفاهيم حقوق الإنسان يقرأها ويفهمها
الحقوقي وغير الحقوقي جاءت في أسلوب مبسط وشرح راقٍ أَلَمَ فيها

بمعطيات وأهداف حقوق الانسان وعرّج أيضاً علي شرح ما تقوم به
المنظمة في ايجاز غير مُخل...

نشكراً علي هذا الجهد الوافر والوفير متمنياً له مزيداً من التقدم
والرفعة ومزيداً من التقدم لفرع المنظمة بسوهاج الحبيبة قيادةً
وأعضاءً.

القاهرة في الخامس من مايو
المستشار نجيب جبرائيل



Hand of Justice
and Solidarity

مقدمة المؤلف



أخي المواطن :

لم تكن حقوق الإنسان يوماً منحة تُعطى، ولا امتيازاً يُمنح لفئة دون أخرى، بل هي حقوق أصيلة وُلدت مع الإنسان منذ أن وُجد على هذه الأرض. فهي التعبيرُ الأسمى عن كرامة

الإنسان، وضمانته الأولى في الحياة والحرية والعدالة والمساواة، بغضّ النظر عن جنسه أو لونه أو لغته أو معتقده أو موطنه.

لقد شكّلت حقوق الإنسان عبر التاريخ محوراً أساسياً في صراعات الشعوب ونضالها ضد الظلم والاستبداد، وكانت دائماً البوصلة التي تهدي المجتمعات نحو التقدم والسلام. ومع تطور الحضارات وتعدد الثقافات، تبلورت هذه الحقوق في موثيق وإعلانات دولية، كان أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ليؤكد أنّ كرامة الفرد هي أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

يأتي هذا الكتاب ليسلّط الضوء على مفهوم حقوق الإنسان، وجذوره التاريخية، وتطوره القانوني، وأهميته في واقعنا المعاصر. كما يسعى إلى تعزيز الوعي بهذه الحقوق، وبيان مسؤولية الأفراد والمجتمعات والدول في حمايتها وصونها، انطلاقاً من الإيمان بأنّ احترام حقوق الإنسان ليس خياراً، بل ضرورة لبناء مستقبل أكثر إنصافاً وإنسانية.

إنَّ هذا العمل دعوة للتفكير، والفهم، والمشاركة، من أجل عالم يُحترم فيه الإنسان لكونه إنساناً، وتُصان فيه الحقوق بوصفها أساس الحياة الكريمة...

رئيس فرع منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان بسوهاج

مدحت رياض غبريال



Hand of Justice
and Solidarity

مبادئ عامة في حقوق الإنسان

من أهم المبادئ العامة في حقوق الإنسان:

١- الكرامة الإنسانية

كل إنسان له كرامة وقيمة يجب احترامها دون إهانة أو تمييز.

٢- المساواة وعدم التمييز

الناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات دون تفرقة بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الرأي.

٣- الحق في الحياة والأمان

لكل إنسان الحق في الحياة والعيش بأمان وحماية من العنف.

٤- الحرية

تشمل حرية الرأي والتعبير والعقيدة والتنقل والعمل.

٥- العدالة وسيادة القانون

يخضع الجميع للقانون دون استثناء، مع ضمان محاكمة عادلة.

٦- المشاركة في المجتمع

من حق كل فرد المشاركة في الحياة العامة والسياسية والاجتماعية.

٧-المسؤولية المجتمعية

كما للفرد حقوق، عليه أيضاً واجبات تجاه المجتمع واحترام حقوق الآخرين.

٨-عدم التعذيب أو المعاملة القاسية

يحظر تعذيب الإنسان أو إهانته بأي صورة.

٩- الحق في التعليم والرعاية الصحية

لكل إنسان حق في التعليم والعلاج والرعاية الاجتماعية.

١٠- التضامن والتعاون بين البشر

حقوق الإنسان تقوم على احترام الآخر والتعاون لتحقيق السلام والتنمية.

١١- عالمية حقوق الإنسان

الحقوق ثابتة لكل البشر في جميع الدول والثقافات.

١٢- عدم قابلية الحقوق للتجزئة

الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة ومتكاملة.

١٣- حماية الفئات الأولى بالرعاية

مثل الأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن والمرأة.

١٤- الحق في التنمية

لكل إنسان الحق في تحسين مستوى معيشته والاستفادة من التنمية.

١٥- احترام الخصوصية

لكل فرد الحق في حماية حياته الخاصة وبياناته الشخصية.



Hand of Justice
and Solidarity

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م

تاريخ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

- قد تم اعتماده من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها المنعقد في باريس، بموجب القرار رقم ٢١٧ أ (د-٣).

معلومات سريعة:

- هو أول وثيقة دولية تُجمع على نطاق واسع على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.
- يتكون من ٣٠ مادة.
- يضع الأساس لمفاهيم مثل: المساواة، الحرية، الكرامة الإنسانية، العدالة، والحق في التعليم والعمل واللجوء وغيرها.
- رغم أنه ليس معاهدة ملزمة قانونياً، إلا أنه أصبح مرجعاً أخلاقياً وقانونياً للعديد من الدساتير والقوانين الدولية.

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،

ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان البشر قد بلغوا في تمتعهم بحرية القول والعقيدة، والتحرر من الخوف والفاقة، أعلى ما يبتغيه الإنسان،

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكي لا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم،

ولما كان من الجوهري العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم،

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد آمنت من جديد بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وعقدت العزم على أن تدفع بالتقدم الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح،

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة ١:

يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢:

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر.

المادة ٣:

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة ٤:

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة ٥:

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو العقوبات أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المادة ٦:

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يُعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧:

الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم متساوون في حق التمتع بحمايته دون أي تمييز.

المادة ٨:

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أي عمل ينتهك الحقوق الأساسية المعترف بها له.

المادة ٩:

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠:

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة، في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً عادلاً علنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته.

المادة ١١:

١- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عن نفسه.

٢- لا يُدان أحد عن فعل أو ترك لم يكن يشكل جريمة وفقاً للقانون.

المادة ١٢:

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولكل شخص الحق في حماية القانون.

المادة ١٣:

- ١- لكل فرد الحق في حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.
- ٢- ويحق له مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليه.

المادة ١٤:

- ١- لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى طلباً للجوء من الاضطهاد.
- ٢- لا يجوز التذرع بهذا الحق في حالة الملاحقة قضائياً عن جريمة غير سياسية.

المادة ١٥:

- ١- لكل فرد الحق في جنسية ما.
- ٢- لا يجوز حرمان أحد من جنسيته تعسفاً.

المادة ١٦:

- ١- للرجل والمرأة، متى بلغا سنّ الزواج، الحق في أن يتزوجا وأن يؤسسا أسرة، ولهما حقوق متساوية.
- ٢- لا يُعقد الزواج إلا برضى الطرفين.
- ٣- الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية في المجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧:

١- لكل شخص الحق في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفًا.

المادة ١٨:

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل ذلك حرية
في تغيير دينه أو معتقده.

المادة ١٩:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير.

المادة ٢٠:

١- لكل شخص الحق في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات السلمية.

٢- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعيةٍ ما.

المادة ٢١:

١- لكل شخص الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلده.

٢- لكل شخص الحق في تقلد الوظائف العامة.

٣- إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة.

المادة ٢٢:

لكل شخص بوصفه عضوًا في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي.

المادة ٢٣:

- ١- لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله.
- ٢- له الحق في أجر عادل.
- ٣- له الحق في الانضمام إلى النقابات.

المادة ٢٤:

- ١- لكل شخص الحق في الراحة وأوقات الفراغ، وفي تحديد معقول لساعات العمل.

المادة ٢٥:

- ١- لكل شخص الحق في مستوى معيشي لائق.
- ٢- للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين.

المادة ٢٦:

- ١- لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومجانياً.
- ٢- يجب أن تهدف التربية إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان.

المادة ٢٧:

- ١- لكل شخص الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.
- ٢- له الحق في حماية مصالحه الأدبية والمادية.

المادة ٢٨:

لكل فرد الحق في نظام اجتماعي ودولي يتم فيه إعمال الحقوق والحريات.

المادة ٢٩:

- ١- على كل فرد واجبات نحو المجتمع.
- ٢- لا تُخضع الحقوق والحريات إلا للقيود التي يقرها القانون.

المادة ٣٠:

لا يجوز تفسير أي شيء في هذا الإعلان على نحو يُفهم منه أن من حق دولة أو جماعة أو فرد أن يقوم بأي نشاط يهدف إلى تقويض أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

حقوق الإنسان في الدستور المصري تمثل جزءاً أساسياً من الإطار القانوني والسياسي للدولة، وقد حرص الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ (والمعدل في ٢٠١٩) على التأكيد عليها في عدد من المواد التي تكفل الحريات العامة والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.



حقوق الإنسان كما وردت في الدستور المصري

أولاً: الحقوق والحريات الشخصية

المادة ٥١: الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها.

المادة ٥٤: الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته إلا بأمر قضائي.

المادة ٥٥: كل من يُقبض عليه أو يُحتجز يجب معاملته بما يحفظ كرامته، ولا يجوز تعذيبه أو تهريبه أو إيذاؤه بدنياً أو نفسياً.

المادة ٥٨: للمنازل حرمة، ولا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب.



حرية العقيدة مطلقاً

يَعْنِي أَنَّ لِكُلِّ فَرْدٍ الْحَقَّ فِي الْإِيمَانِ أَوْ عَدَمِ الْإِيمَانِ وَتَغْيِيرِ دِيَانَتِهِ أَوْ مَعْتَقَدِهِ بِحُرِيَّةٍ تَامَةٍ دُونَ إِكْرَاهٍ.

المادة ٦٤ : تكفلُ الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة لأصحاب الديانات السماوية على النحو الذي ينظمه القانون.

ثانياً: الحقوق السياسية

المادة ٦٥: حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير.

المادة ٧٣: للمواطن حق تنظيم الاجتماعات العامة والتظاهرات السلمية، دون حمل سلاح، وبإخطار مسبق.

المادة ٧٤: للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية.

المادة ٨٧: مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح.

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المادة ٩: تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

المادة ١١: تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق.

المادة ١٦: تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن ورعاية مصابي الثورة والمصابين في العمليات الأمنية والحربية.

المادة ١٧: تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي.

المادة ١٨: لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة.

المادة ١٩: التعليم حق لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيره بالمجان في مؤسساتها التعليمية.

رابعاً: استقلال القضاء وضمان المحاكمات العادلة

المادة ٩٤: سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.

المادة ٩٦: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة.

المادة ٩٧: التقاضي حق مصون ومكفول للكافة.

خامساً: الحماية من التمييز

المادة ٥٣: المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي

أو الانتماء السياسي أو الجغرافي.

المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر

مقدمة

يُعدُّ المجلس القومي لحقوق الإنسان من أهم المؤسسات الوطنية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية، حيث يعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات، وتقديم المقترحات والتوصيات للجهات المختصة بما يحقق العدالة والكرامة الإنسانية لجميع المواطنين.

أولاً: نشأة المجلس القومي لحقوق الإنسان

تم إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر عام ٢٠٠٣م بموجب القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣، ليكون مؤسسة وطنية مستقلة تُعنى بحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.

وجاء إنشاء المجلس تأكيداً لاهتمام الدولة المصرية بقضايا الحقوق والحريات، وحرصها على وجود جهة متخصصة تتابع أوضاع حقوق الإنسان وتدعم احترامها.

ثانياً: أهداف المجلس القومي لحقوق الإنسان

يسعى المجلس إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، منها:

- نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين.

- تعزيز قيم المساواة وعدم التمييز.
- حماية الحقوق والحريات العامة.
- متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
- تلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بانتهاكات الحقوق.
- تقديم المقترحات للجهات الرسمية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان.

ثالثاً: اختصاصات المجلس

يقوم المجلس بعدة مهام واختصاصات، أبرزها:

- استقبال شكاوى المواطنين والعمل على حلها.
- زيارة السجون وأماكن الاحتجاز وفقاً للقانون.
- إصدار تقارير دورية عن حالة حقوق الإنسان في مصر.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات التوعوية.
- التعاون مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

رابعاً: أهمية المجلس في المجتمع

تكمن أهمية المجلس القومي لحقوق الإنسان في كونه حلقة وصل بين المواطن والدولة، حيث يساعد على:

- تعزيز العدالة الاجتماعية.
- دعم حقوق المرأة والطفل وذوي الإعاقة.
- نشر الوعي القانوني والحقوق.

- المساهمة في حل المشكلات المجتمعية بطرق قانونية وسلمية.
- دعم مبادئ المواطنة واحترام الآخر.

خامساً: أبرز الحقوق التي يهتم بها المجلس

يهتم المجلس بمجموعة كبيرة من الحقوق، منها:

- الحق في التعليم.
- الحق في العلاج والرعاية الصحية.
- الحق في حرية الرأي والتعبير.
- الحق في العمل.
- الحق في السكن الملائم.
- حقوق المرأة والطفل.
- حقوق كبار السن وذوي الهمم.
- الحق في المحاكمة العادلة.

سادساً: دور الشباب في دعم حقوق الإنسان

للسباب دور كبير في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال:

- احترام حقوق الآخرين.
- المشاركة المجتمعية الإيجابية.
- نشر الوعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- التطوع في الأعمال الحقوقية والخيرية.
- رفض العنف والتنمر والتمييز.

خاتمة

إنَّ احترام حقوق الإنسان هو أساس تقدم الأمم واستقرار المجتمعات، ويظل المجلس القومي لحقوق الإنسان أحد أهم المؤسسات التي تسعى إلى ترسيخ مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية داخل المجتمع المصري، من خلال نشر الوعي، وتلقي الشكاوى،

والدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين "حقوق الإنسان ليست شعارات تُرفع، بل مسؤولية يتحملها الجميع."

"آليات الدولة المصرية لرعاية حقوق الإنسان"

مقدمة

تُعد حقوق الإنسان من الركائز الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة، حيث تقوم على احترام كرامة الإنسان وضمان حقوقه وحرياته الأساسية دون تمييز. وقد حرصت الدولة المصرية على إنشاء العديد من الآليات والمؤسسات التي تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما يتوافق مع الدستور المصري والاتفاقيات الدولية.

أولاً: مفهوم آليات حقوق الإنسان

يقصد بآليات حقوق الإنسان الوسائل والمؤسسات والقوانين التي تعمل على حماية حقوق المواطنين، ومتابعة تنفيذ هذه الحقوق، والتدخل عند حدوث أي انتهاكات، بهدف تحقيق العدالة والمساواة داخل المجتمع.

ثانياً: الدستور المصري ودوره في حماية حقوق الإنسان

أكد الدستور المصري على احترام حقوق الإنسان في العديد من مواده، حيث نص على:

- المساواة بين المواطنين.
- حرية الرأي والتعبير.
- الحق في التعليم والصحة والعمل.

- حماية المرأة والطفل وذوي الهمم.
- كفالة العدالة الاجتماعية.

ويُعتبر الدستور هو المرجع الأساسي الذي تستند إليه جميع القوانين والمؤسسات في حماية الحقوق والحريات.

ثالثاً: أهم آليات الدولة المصرية لرعاية حقوق الإنسان

١- السلطة القضائية

يُعد القضاء المصري من أهم وسائل حماية حقوق الإنسان، حيث يضمن:

- تحقيق العدالة بين المواطنين.
- حماية الحقوق والحريات.
- محاسبة المخالفين للقانون.
- ضمان حق التقاضي للجميع.
- ويتميز القضاء المصري بالاستقلال وفقاً للدستور.

٢- المجلس القومي لحقوق الإنسان

- وهو مؤسسة وطنية مستقلة تعمل على:
- تلقي شكاوى المواطنين.
- متابعة أوضاع حقوق الإنسان.
- زيارة السجون وأماكن الاحتجاز.
- إصدار تقارير وتوصيات.

• نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويُعتبر المجلس حلقة وصل بين المواطن ومؤسسات الدولة.

٣- الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

أطلقت الدولة المصرية هذه الاستراتيجية عام ٢٠٢١ بهدف:

تعزيز الحقوق والحريات.

تطوير التشريعات.

نشر ثقافة حقوق الإنسان.

دعم الفئات الأكثر احتياجًا.

ربط التنمية بحقوق الإنسان.

٤- المبادرات القومية والتنمية

ومن أبرزها حياة كريمة التي ساهمت في:

تحسين مستوى المعيشة.

تطوير القرى والمناطق الأكثر احتياجًا.

توفير الخدمات الصحية والتعليمية.

دعم الحق في السكن والعمل والحياة الكريمة.

٥-وزارة التضامن الاجتماعي

تقوم بدور مهم في حماية الفئات الأكثر احتياجاً من خلال:

برامج الدعم النقدي.

رعاية الأسر الفقيرة.

دعم المرأة وذوي الإعاقة.

حماية الأطفال وكبار السن.

٦-الجهات الرقابية والمؤسسات الوطنية

توجد عدة جهات تعمل على مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية وحماية حقوق المواطنين، بما يساهم في دعم العدالة وسيادة القانون.

رابعاً: دور المجتمع المدني

تلعب منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية دوراً مهماً في:

نشر الوعي الحقوقي.

تقديم المساعدات والخدمات.

الدفاع عن الفئات الضعيفة.

المشاركة في التنمية المجتمعية.

خامساً: دور المواطن في حماية حقوق الإنسان

لا تقتصر مسؤولية حقوق الإنسان على الدولة فقط، بل للمواطن دور مهم من خلال:

احترام حقوق الآخرين.

الالتزام بالقانون.

رفض العنف والتمييز.

المشاركة الإيجابية في المجتمع.

نشر ثقافة التسامح والسلام.

خاتمة

إن الدولة المصرية تبذل جهودًا كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال المؤسسات والقوانين والاستراتيجيات الوطنية والمبادرات التنموية المختلفة. وتظل حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والمواطن، من أجل بناء وطن يسوده العدل والكرامة والمساواة.

"حين تُصان كرامة الإنسان، يزدهر الوطن وتحقق التنمية الحقيقية."



دور مصر في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

مقدمة

تُعد حقوق الإنسان قضية عالمية تهتم بها جميع الدول والمنظمات الدولية، لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وتحرص جمهورية مصر العربية على القيام بدور فعال داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والعمل على تعزيز الحقوق والحريات بما يتوافق مع الدستور والقانون.

أولاً: مفهوم المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

يقصد بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان مجموعة القوانين والاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، ومن أهمها:

الأمم المتحدة

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالحقوق والحريات.

ثانياً : اهتمام مصر بحقوق الإنسان

أكدت الدولة المصرية اهتمامها بحقوق الإنسان من خلال:

النص على الحقوق والحريات في الدستور المصري.

إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

دعم برامج الحماية الاجتماعية والتنمية.

ثالثاً : مشاركة مصر في الاتفاقيات الدولية

شاركت مصر في العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن أبرزها:

الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اتفاقية حقوق الطفل.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعكس ذلك حرص الدولة المصرية على التعاون مع المجتمع الدولي في دعم حقوق الإنسان.

رابعاً: دور مصر داخل الأمم المتحدة

تلعب مصر دوراً مهماً داخل الأمم المتحدة من خلال:
المشاركة في جلسات ومناقشات حقوق الإنسان.
تقديم التقارير الدورية الخاصة بحالة حقوق الإنسان.
التعاون مع الهيئات الدولية المختصة.
دعم جهود السلام والتنمية ومكافحة التمييز.
كما تؤكد مصر دائماً على أهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان.

خامساً: مصر والتنمية كحق من حقوق الإنسان

ترى مصر أن التنمية جزء أساسي من حقوق الإنسان، ولذلك أطلقت العديد من المبادرات القومية، مثل:

حياة كريمة

برامج الحماية الاجتماعية.

تطوير التعليم والصحة.

تمكين المرأة والشباب وذوي الهمم.

وقد ساهمت هذه الجهود في تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

سادساً: دور مصر الإقليمي في دعم حقوق الإنسان

تقوم مصر بدور مهم على المستوى العربي والإفريقي من خلال:
دعم قضايا المرأة والطفل.

مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

دعم جهود مكافحة الإرهاب مع الحفاظ على حقوق الإنسان.

تعزيز التعاون الإفريقي والعربي في المجالات الحقوقية.

سابعاً: التحديات التي تواجه حقوق الإنسان

رغم الجهود المبذولة، توجد تحديات تواجه العديد من دول العالم، ومنها:

الفقر والبطالة.

الإرهاب والصراعات المسلحة.

الهجرة غير الشرعية.

نشر الشائعات وخطاب الكراهية.

ولذلك تؤكد مصر على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات.

خاتمة

إن جمهورية مصر العربية تؤدي دورًا مهمًا داخل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية، والالتزام بالاتفاقيات، والعمل على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وتؤمن مصر- بأن احترام حقوق الإنسان هو أساس بناء المجتمعات القوية وتحقيق السلام والاستقرار.



Hand of Justice
and Solidarity

أهداف منظمة حقوق الإنسان

الهدف من إنشاء منظمة حقوق الإنسان هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية على مستوى

عالمى أو محلى. ومن أبرز الأهداف المحددة ما يلى؛

رصد الانتهاكات؛ توثيق وتسجيل حالات انتهاك حقوق الإنسان من قبل الحكومات أو الجماعات أو الأفراد.

الدفاع عن الضحايا؛ تقديم الدعم القانوني أو النفسي أو الإعلامي للضحايا والمطالبة بتحقيق العدالة لهم.

التوعية والتعليم؛ نشر الوعي بين الناس حول حقوقهم وتعليم المجتمعات مبادئ حقوق الإنسان.

الضغط والمناصرة؛ التأثير على السياسات والقوانين للالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تهدف المنظمة إلى خلق عالم أكثر عدلاً وإنصافاً، حيث يتم احترام كرامة كل فرد دون تمييز.

لجان منظمة حقوق الانسان كما يلي :-

- ١- لجنة العلاقات العامة**
- ٢- لجنة مكافحة الفساد**
- ٣- لجنة تقصي الحقائق**
- ٤- لجنة الشباب**
- ٥- لجنة التعليم.**
- ٦- لجنة الصحة**
- ٧- لجنة الاعلام**
- ٨- لجنة المرأة**
- ٩- لجنة الشكاوي**
- ١٠- لجنة الندوات والمؤتمرات**

أعمال أعضاء منظمة حقوق الإنسان

أعمال رئيس منظمة حقوق الإنسان

يتحمّل رئيس منظمة حقوق الإنسان مسؤولية محورية في قيادة المنظمة وتحقيق أهدافها الإنسانية والقانونية، وتتمثل أبرز مهامه فيما يلي:

١- وضع الرؤية والاستراتيجية العامة

تحديد أهداف المنظمة وخططها طويلة وقصيرة المدى، بما ينسجم مع مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية

2 -الإشراف الإداري والتنظيمي

إدارة فرق العمل، وتوزيع المهام، ومتابعة الأداء، وضمان كفاءة العمل داخل المنظمة

3- تمثيل المنظمة رسمياً

تمثيل المنظمة أمام الجهات الحكومية، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام، والمؤتمرات المحلية والدولية

٤ -الدفاع عن حقوق الإنسان

تبني القضايا الحقوقية، والدفاع عن ضحايا الانتهاكات، والمطالبة بالمساءلة والعدالة بطرق قانونية وسلمية

٥- مراقبة وتوثيق الانتهاكات

الإشراف على جمع المعلومات، وإعداد التقارير الدورية حول أوضاع حقوق الإنسان، والتأكد من دقة التوثيق وموضوعيته.

٦- التواصل وبناء الشراكات

تعزيز التعاون مع المنظمات الحقوقية الأخرى، والمؤسسات المدنية، والهيئات الدولية لدعم القضايا المشتركة.

٧- التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان

دعم برامج التدريب والتثقيف وورش العمل التي تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان.

٨- الإشراف المالي وجمع التمويل

متابعة الموارد المالية، وضمان الشفافية، والمشاركة في جهود جمع التبرعات والتمويل المشروع.

٩- متابعة الالتزام بالقوانين والمعايير

التأكد من التزام المنظمة بالقوانين المحلية والمواثيق الدولية، والحفاظ على استقلاليتها ومصداقيتها.

١٠- إدارة الأزمات واتخاذ القرارات

التعامل مع التحديات الطارئة، واتخاذ قرارات مسؤولة تحمي سمعة المنظمة وأهدافها الإنسانية.

رئيس فرع المنظمة

- قيادة الفرع وتمثيل المنظمة داخل نطاق المحافظة.
- تنفيذ قرارات الإدارة المركزية والإشراف على أنشطة الفرع.
- متابعة لجان الفرع ورؤساء المراكز ورفع التقارير الدورية.
- التنسيق مع الجهات الرسمية والمجتمعية.
- الحفاظ على الانضباط والالتزام بلوائح المنظمة.

نائب رئيس فرع المنظمة

- معاونة رئيس الفرع في أداء مهامه.
- القيام بمهام رئيس الفرع حال غيابه.
- متابعة أعمال اللجان ورؤساء المراكز.
- المشاركة في إعداد التقارير والخطط.
- تنفيذ ما يُكلف به من رئيس الفرع أو الإدارة العليا.

رؤساء المراكز داخل المحافظة

- تمثيل المنظمة داخل نطاق المركز التابع له وتنفيذ سياساتها وقراراتها.

- متابعة ورصد أوضاع حقوق الإنسان داخل المركز ورفع التقارير الدورية.
- تلقي شكاوى المواطنين والعمل على فحصها وإحالتها للجهات المختصة.
- التنسيق مع الجهات التنفيذية والمجتمعية داخل المركز.
- الإشراف على لجان المنظمة بالمركز ومتابعة أداؤها.
- تنظيم الفعاليات والأنشطة التوعوية بالتنسيق مع إدارة المحافظة.
- الحفاظ على سمعة المنظمة والالتزام باللوائح والتعليمات المنظمة للعمل

- ضرورة العمل على ضم أعضاء جدد داخل المركز التابع له

١- لجنة تقصى الحقائق

- تلقي وفحص الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
- جمع المعلومات والأدلة والتحقق من الوقائع بكل حياد.
- إعداد تقارير مفصلة عن النتائج والتوصيات.
- متابعة تنفيذ التوصيات بالتنسيق مع مجلس الإدارة.
- الالتزام بالسرية والحياد وحماية المبلغين والشهود.

٢. لجنة مكافحة الفساد

- وضع سياسات وآليات للوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.
- مراجعة اللوائح والإجراءات الإدارية والمالية للمنظمة.
- تلقي مؤشرات الفساد وإحالتها للجهات المختصة دون مباشرة التحقيق.
- متابعة الالتزام بالمعايير وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة.
- تنظيم برامج توعية وتثقيفية حول مكافحة الفساد.

٣. لجنة الشباب

- تشجيع مشاركة الشباب في أنشطة المنظمة والمبادرات المجتمعية.
- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتطوير مهاراتهم القيادية والحقوقية.
- دراسة احتياجات الشباب واقتراح برامج تلبي اهتماماتهم.
- متابعة مشاركة الشباب وإعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة.
- تعزيز التعاون مع الجمعيات والمؤسسات الشبابية محلياً ودولياً.

٤. لجنة التعليم

- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لتوعية الأعضاء والمجتمع بحقوق الإنسان.
- تطوير مواد تعليمية وأدلة عمل عملية.
- التواصل مع المدارس والجامعات لتنفيذ برامج تعليمية وتوعوية.
- متابعة وتقييم أثر البرامج وتقديم تقارير دورية.
- تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية والجمعيات الأخرى لتبادل الخبرات.

٥. لجنة المرأة

- دعم حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في أنشطة المنظمة والمجتمع.
- تنظيم برامج تدريبية وتوعوية للنساء في مجال حقوق الإنسان والمواطنة.
- متابعة احتياجات المرأة وتقديم توصيات للبرامج والسياسات.

٦- لجنة العلاقات العامة

- بناء وتعزيز صورة المنظمة أمام الجمهور والجهات الرسمية والخاصة.
- العمل على ضم أعضاء جدد للمنظمة .
- إعداد النشرات، البيانات الصحفية، والتقارير الإعلامية.

- تنظيم الفعاليات والأنشطة الرسمية للمنظمة.
- إدارة العلاقات مع الشركاء والمؤسسات والهيئات ذات الصلة.
- متابعة ردود الفعل العامة وتحليلها لتحسين استراتيجيات التواصل.
- التعاون مع المؤسسات والجمعيات النسائية لتعزيز التمكين والمساواة

٧- لجنة الصحة

- رصد ومتابعة أوضاع الخدمات الصحية بالمستشفيات والوحدات الصحية.
- تلقي شكاوى المواطنين المتعلقة بالإهمال الطبي أو سوء الخدمة الصحية والعمل على متابعتها.
- الدفاع عن حق المواطن في الرعاية الصحية الآمنة والكريمة.
- التنسيق مع الجهات الصحية المختصة لبحث وحل المشكلات الصحية.
- نشر الوعي الصحي وحقوق المرضى من خلال الندوات والأنشطة التوعوية.
- متابعة أوضاع المرضى غير القادرين ودعم حقهم في العلاج.

٨- لجنة الندوات والمؤتمرات

- تنظيم وإعداد الندوات والمؤتمرات وورش العمل الخاصة بقضايا حقوق الإنسان.
- وضع الخطط والبرامج الزمنية للفعاليات بالتنسيق مع مجلس إدارة المنظمة.
- توجيه الدعوات للمتحدثين والجهات المعنية والشخصيات العامة.
- الإشراف على الجوانب التنظيمية والفنية للفعاليات.
- توثيق الندوات والمؤتمرات وإعداد التقارير والتوصيات النهائية.
- التنسيق مع لجان المنظمة المختلفة لضمان تكامل الأنشطة والفعاليات.

٩- لجنة الإعلام

- تغطية أنشطة وفعاليات المنظمة إعلامياً ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة.
- إعداد البيانات الصحفية والنشرات الإخبارية الخاصة بالمنظمة.
- إدارة صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمنظمة.
- تعزيز الصورة الذهنية للمنظمة والتعريف بأهدافها ورسالتها.

- التنسيق مع وسائل الإعلام والصحفيين لتسليط الضوء على قضايا حقوق الإنسان.

- توثيق الأنشطة بالصور والفيديو وحفظ الأرشيف الإعلامي للمنظمة.



مهام وأعمال مديرة مكتب المنظمة

أولاً: الأعمال الإدارية

- تنظيم المواعيد والاجتماعات وجدولتها
- استقبال الزوار والمتعاملين مع المنظمة
- إدارة المراسلات الواردة والصادرة (خطابات – إيميلات – واتساب رسمي)
- حفظ الملفات والأرشفة الورقية والإلكترونية
- متابعة القرارات والتعليمات الإدارية وتنفيذها

ثانياً: التنسيق والتنظيم

- التنسيق بين رئيس المنظمة والأعضاء واللجان المختلفة
- تجهيز محاضر الاجتماعات وتوثيقها
- متابعة تنفيذ الأنشطة والفعاليات والبرامج
- المساعدة في تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات

ثالثاً: المتابعة القانونية والحقوقية (بالتنسيق)

- استقبال شكاوى المواطنين وتسجيلها
- تصنيف الشكاوى وتحويلها للجهات أو اللجان المختصة
- متابعة الردود والتقارير الخاصة بالشكاوى
- الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات

رابعاً: الإعلام والعلاقات العامة

- المساعدة في إعداد البيانات والنشرات الإخبارية
- التنسيق مع وسائل الإعلام عند الفعاليات
- الرد على الاستفسارات العامة باسم المكتب

خامساً: مهارات مطلوبة لمديرية المكتب

- حسن التنظيم والدقة
- اللباقة وحسن التعامل
- الأمانة والسرية والقدرة على العمل تحت ضغط

الفرق بين الحزب السياسي ومنظمة حقوق الإنسان

يمكن في الأهداف، والوظيفة، والنهج، كما يلي:

١. الهدف الأساسي:

الحزب السياسي:

يهدف إلى الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها من خلال الانتخابات أو التحالفات السياسية، وتنفيذ برنامج سياسي يعكس مصالح فئة معينة من الناس (مثل: العمال، الليبراليين، المحافظين...).

منظمة حقوق الإنسان:

تهدف إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، مثل حرية التعبير، الحق في الحياة، مكافحة التعذيب، والتمييز...

وهي تسعى لمراقبة الانتهاكات والدعوة إلى العدالة، وليس الوصول إلى السلطة.

٢. الوظيفة والأنشطة:

الحزب السياسي:

يشارك في الانتخابات.

يصوغ برامج حكومية.

يعارض أو يؤيد الحكومة.

يعمل على سنّ وتعديل القوانين.

منظمة حقوق الإنسان:

ترصد وتوثق انتهاكات الحقوق.

تقدم تقارير وتحقيقات.

تدافع عن الضحايا وتضغط على الحكومات والمنظمات.

ترفع الوعي العام بالحقوق.

٣. الطابع والانتماء:

الحزب السياسي:

له توجه أيديولوجي (يساري، يميني، إسلامي، قومي...).

يميل إلى تمثيل مصالح مجموعات أو طبقات معينة.

منظمة حقوق الإنسان:

مستقلة (أو يفترض أن تكون كذلك) وغير منحازة سياسيًا.

تهتم بجميع الأفراد بغض النظر عن الانتماءات السياسية أو العرقية أو الدينية.

٤. الموقع القانوني؛

الحزب السياسي؛

يخضع لقوانين الأحزاب السياسية.

يجب أن يكون مسجلاً بشكل رسمي للمشاركة في الانتخابات.

منظمة حقوق الإنسان:

تُسَجَّل عادةً كجمعية غير ربحية أو منظمة غير حكومية (NGO).

لا يحق لها الترشح للسلطة أو المشاركة في الحكم.

مثال توضيحي:

حزب سياسي: مثل "حزب العدالة والتنمية" أو "الحزب الجمهوري".

منظمة حقوق الإنسان: مثل "منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان

ومنظمة العفو الدولية"

الفرق بين العمل الحقوقي والعمل الخيري

مقدمة

يخلط كثير من الناس بين العمل الحقوقي والعمل الخيري، لأنَّ الاثنين يهدفان إلى خدمة الإنسان ومساعدة المجتمع، لكن الحقيقة أنَّ هناك فرقاً كبيراً في الهدف والأسلوب والنتائج.

فالعمل الخيري يخفف المعاناة، بينما العمل الحقوقي يسعى لمنع حدوث المعاناة من الأساس.

أولاً: ما هو العمل الخيري؟

العمل الخيري هو تقديم مساعدات للناس المحتاجين بهدف تخفيف أعبائهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

أمثلة للعمل الخيري:

توزيع الطعام والبطاطين أو دفع مصروفات المدارس أو علاج المرضى غير القادرين أو تجهيز العرائس أو مساعدة الأسر الفقيرة

مميزات العمل الخيري:

سريع الأثر

يخفف الأزمة فوراً

ينشر روح الرحمة والتكافل

يساعد الفئات الأكثر احتياجًا

لكن من عيوبه :

قد يكون تأثيره مؤقتًا

يعالج النتيجة وليس السبب

أحيانًا يجعل المحتاج معتمدًا على المساعدة

ثانيًا : ما هو العمل الحقوقي ؟

العمل الحقوقي هو الدفاع عن حقوق الإنسان والمطالبة بتطبيق القانون والعدالة والمساواة بين المواطنين.

أمثلة للعمل الحقوقي :

الدفاع عن حق العلاج - المطالبة بحقوق ذوي الإعاقة - مساعدة المواطنين في تقديم الشكاوى - مواجهة التمييز أو الظلم - نشر الوعي بالقوانين والحقوق

أهداف العمل الحقوقي :

حماية كرامة الإنسان - تحقيق العدالة - ضمان المساواة - تمكين المواطن من معرفة حقوقه

مميزات العمل الحقوقي :

يعالج جذور المشكلة - يحقق تغييرًا طويل المدى - يقوي وعي المجتمع -

يجعل المواطن يطالب بحقه بنفسه

ثالثاً: الفرق الأساسى بينهما

- العمل الخيري يقدم المساعدة - يعتمد على التبرع - تأثيره غالباً مؤقت

يعالج الاحتياج - يقوم على الرحمة

- العمل الحقوقي - يقدم مساعدة - يدافع عن حق - يعتمد على القانون - يقوم على العدالة - تأثيره طويل المدى- يعالج سبب الاحتياج.

مثال بسيط يوضح الفرق

إذا وجدنا مريضاً لا يستطيع شراء الدواء:

- العمل الخيري:

يشترى له الدواء.

- العمل الحقوقي:

يطالب بتوفير علاج عادل وتأمين صحي يحفظ حقه دائماً.

هل يوجد تعارض بينهما؟

لا، بل يمكن أن يكمل كل منهما الآخر.

فالعامل الخيري يساند الإنسان وقت الأزمة، والعمل الحقوقي يحاول
منع تكرار الأزمة مستقبلاً.

والمجتمع الناجح يحتاج الاثنين معاً:

قلباً يرحم وصوتاً يدافع عن الحقوق...

حياة كريمة تعكس تطبيق حقوق الإنسان في مصر

تسعى الدول الحديثة إلى توفير حياة إنسانية كريمة لمواطنيها، تقوم على العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة حياة كريمة كواحدة من أكبر المبادرات التنموية والاجتماعية في تاريخ مصر، بهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين، خاصة في القرى والمناطق الأكثر احتياجًا، بما يعكس التطبيق العملي لمبادئ حقوق الإنسان على أرض الواقع.

أولاً: ما هي مبادرة حياة كريمة؟

حياة كريمة هي مبادرة وطنية أطلقها عبد الفتاح السيسي بهدف تطوير الريف المصري وتحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية.

وتُعد المبادرة مشروعاً قومياً يهدف إلى بناء الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً: علاقة حياة كريمة بحقوق الإنسان

ترتبط مبادرة حياة كريمة بشكل مباشر بحقوق الإنسان، لأن حقوق الإنسان لا تقتصر فقط على الحقوق السياسية، بل تشمل أيضاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد ساهمت المبادرة في دعم العديد من الحقوق الأساسية، منها:

١- الحق في السكن اللائق

تطوير المنازل المتهاكلة.

إنشاء مساكن آدمية للمواطنين.

توصيل مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

٢- الحق في الصحة

إنشاء وتطوير الوحدات الصحية والمستشفيات.

توفير المبادرات الصحية والعلاج المجاني.

تحسين مستوى الخدمات الطبية بالقرى.

٣- الحق في التعليم

تطوير المدارس وإنشاء فصول جديدة.

تقليل كثافة الفصول.

تحسين البيئة التعليمية للطلاب.

٤- الحق في العمل

دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توفير فرص عمل للشباب.

تدريب المواطنين على الحرف المختلفة.

٥- الحق في الحياة الكريمة

تقديم الدعم للأسر الأولى بالرعاية.

تحسين مستوى الدخل والخدمات.

توفير بيئة إنسانية آمنة ومستقرة.

ثالثاً: أهداف مبادرة حياة كريمة

تهدف المبادرة إلى:

القضاء على الفقر في القرى الأكثر احتياجاً.

تحسين مستوى الخدمات الحكومية.

تحقيق العدالة الاجتماعية.

تطوير البنية التحتية.

دعم الفئات الأكثر احتياجاً.

الارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي للمواطن.

رابعاً: نتائج المبادرة على المجتمع

حققت المبادرة نتائج إيجابية كبيرة، من أهمها:

رفع مستوى المعيشة بالمناطق الريفية.

تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

تقليل معدلات البطالة والفقر.

تعزيز الشعور بالمواطنة والانتماء.

تحقيق صورة عملية لاحترام حقوق الإنسان.

خامساً: دور المجتمع في نجاح المبادرة

نجاح أي مبادرة قومية يحتاج إلى تعاون الجميع، ولذلك يجب على المواطنين:

الحفاظ على المشروعات والخدمات الجديدة.

المشاركة المجتمعية الإيجابية.

نشر الوعي بأهمية التنمية.

دعم العمل التطوعي والخيري.

خاتمة

إن حياة كريمة ليست مجرد مشروع تنموي، بل رسالة إنسانية تؤكد أن بناء الإنسان واحترام حقوقه هو الطريق الحقيقي لبناء الأوطان. وقد أصبحت المبادرة نموذجًا عمليًا يعكس اهتمام الدولة المصرية بتطبيق حقوق الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

"حين يشعر المواطن بالأمان والصحة والتعليم والحياة الكريمة، تتحقق المعاني الحقيقية لحقوق الإنسان. والدفاع عن الحقوق المشروعة للمواطنين.

"حقوق الإنسان ليست شعارات تُرفع، بل مسؤولية يتحملها الجميع."

دور منظمات المجتمع المدني المنظمات الناجحة هي التي تجمع بين :

خدمة الناس - ونشر الوعي - والدفاع عن الحقوق - والعمل في إطار القانون

أخيراً

:العمل الخيري رسالة إنسانية عظيمة، والعمل الحقوقي رسالة عدالة وكرامة.

وعندما يجتمع الخير مع الحقوق، يصبح المجتمع أكثر قوة وإنسانية واستقراراً.

كيفية الحوار مع أي فرد قبل انضمامه للعضوية

١- ابدأ من الإنسان قبل العنوان خلى الكلام بسيط وقريب

«إحنا كلنا بنحب نعيش بكرامة، وأي إنسان ممكن في يوم يحتاج حد يقف جنبه»

ده بيخلي اللي قدامك يحس إن الموضوع يخصه شخصياً.

٢- عرّف حقوق الإنسان ببساطة

ابعد عن الكلام الثقيل:

«حقوق الإنسان معناها إن ليك حق في الكرامة، والعدل، والخدمة، وإن صوتك يتسمع»

٣- وضح لهم دور العضو

قول لهم العضوية مش اسم وخلاص:

«العضوية بتخليك جزء من كيان بيدافع عن المظلوم، ويساعد المحتاج، ويوصل صوت الناس للجهات المسؤولة»

٤- اتكلم عن الفايده ليهم

الناس بتسأل: هستفيد إيه؟

«هتتعلم، وتشارك في عمل مجتمعي، وليك كيان يحميك قانونيًا ومعنويًا»

٥- استخدم امثلة واقعية ليهم

خصوصًا لو عندك خبرة من شغلك الحقوقي
«قابلنا ناس مظلومة، ووقفه واحدة صحيحة فرقت في حياتهم»

٦- أن تدعوه دعوة هادية

«لو حابب تكون شخص مؤثر وواقف مع الحق، العضوية دي خطوة مهمة»

(نموذج كلام جاهز) ينفع تقوله في لقاء أو مكالمة

إحنا في حقوق الإنسان مش بنشتغل سياسة، إحنا بنشتغل حقوق إنسان. أي حد ممكن يتعرض لظلم،

والعضوية بتخليك جزء من ناس بتساعد وبتدافع وبتوعي. وجودك معنا قيمة حقيقية، مش مجرد اسم .

صفات الناشط الحقوقي

من أهم صفات الناشط الحقوقي الناجح؛

١- الصدق والأمانة

ينقل الحقائق كما هي دون مبالغة أو تحريف.

٢- الحياد والموضوعية

يتعامل مع القضايا بعدالة بعيداً عن التعصب أو المصالح الشخصية.

٣- الشجاعة

يدافع عن الحقوق حتى في المواقف الصعبة مع الالتزام بالقانون.

٤- الثقافة القانونية والحقوقية

يكون ملمّاً بالقوانين والدستور والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان.

٥- حسن التواصل

يجيد الحوار والإقناع والاستماع للآخرين.

٦- الصبر والتحمل

العمل الحقوقي يحتاج لنفس طويل ومواجهة تحديات كثيرة.

٧-احترام كرامة الإنسان

يعامل الجميع باحترام دون تمييز.

٨-القدرة على التوثيق والمتابعة

يجمع المعلومات والأدلة بدقة ومصداقية.

٩-الوعي المجتمعي

يفهم مشكلات المجتمع واحتياجات الناس.

١٠-العمل بروح الفريق

يتعاون مع المؤسسات والأفراد لخدمة القضايا الإنسانية.

١١-السرية وحفظ الخصوصية

يحافظ على بيانات الشاكين والضحايا.

١٢-القدرة على حل المشكلات

يسعى للحلول القانونية والإنسانية بشكل عملي.

١٣-الالتزام بالقانون

يمارس دوره بالطرق السلمية والقانونية.

١٤-التطوير المستمر

يحرص على التعلم واكتساب خبرات جديدة في المجال الحقوقي.



Torch of Liberty

الكارنيه ومميزاته

كارنيه "حقوق الإنسان" يُستخدم بشكل أساسي كوثيقة تعريف بأن حاملها عضو في منظمة أو مؤسسة

تعمل في مجال حقوق الإنسان. لكنه لا يمنح أي صلاحيات رسمية أو قانونية بمفرده. إليك استخداماته

الأساسية:

استخدامات كارنيه حقوق الإنسان:

إثبات الانتماء لمؤسسة حقوقية:

يثبت أنك متطوع أو موظف أو عضو فعال في مؤسسة مجتمع مدني معنية بحقوق الإنسان.

المشاركة في الفعاليات:

يُستخدم لحضور ندوات، ورش عمل، مؤتمرات، أو أنشطة حقوقية تنظمها الجهة المصدرة.

التنسيق مع منظمات أخرى:

عند التعامل مع منظمات أو جمعيات أخرى، يمكن أن يُستخدم لتعريفك كناشط حقوقي أو ممثل عن المؤسسة.

التواصل مع الجهات الحكومية أو الإعلام (بشكل محدود):

في بعض الحالات، يتم استخدام الكارنيه كوسيلة تعريف عند تقديم شكاوى أو تقارير تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، بشرط أن تكون الجهة الرسمية معترفة بالمؤسسة.

الحصول على تدريب أو موارد:

بعض المؤسسات تتيح لحاملي الكارنيه الأولوية أو الوصول لدورات تدريبية، مواد تثقيفية، أو فرص تطوع.

مهم جدًا: ما لا يُستخدم فيه الكارنيه:

لا يُستخدم كبطاقة صحفية أو إعلامية.

لا يمنحك الحصانة من التفتيش أو المساءلة القانونية.

لا يخولك دخول أماكن رسمية أو أمنية.

لا يعتبر مستنداً رسمياً للدولة أو بديلاً عن بطاقة

تحذيرات لعضو المنظمة

إليك أهم التحذيرات التي يجب أن يتجنبها عضو في منظمة حقوقية بشكل واضح وعملي:

أولاً: تحذيرات قانونية

إصدار بيانات أو تصريحات دون تفويض رسمي من إدارة المنظمة.
نشر اتهامات غير موثقة قد تُعرّض العضو والمنظمة للمساءلة القانونية.
التدخل في قضايا منظورة أمام القضاء أو التعليق عليها بشكل يخل بسير العدالة.

ثانياً: تحذيرات مهنية وأخلاقية

استغلال صفة العضوية لتحقيق مصالح شخصية أو سياسية.
التعامل غير اللائق مع الضحايا أو الشهود أو إفشاء أسرارهم.
التحيز أو التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الرأي أو الانتماء.

ثالثاً: تحذيرات إعلامية

التعامل مع وسائل الإعلام دون تنسيق مسبق مع لجنة الإعلام أو المتحدث الرسمي.

نشر معلومات أو صور غير دقيقة على وسائل التواصل الاجتماعي باسم المنظمة.

استخدام لغة تحريضية أو مسيئة تضر بمصداقية العمل الحقوقي.

رابعاً: تحذيرات تنظيمية

مخالفة اللوائح الداخلية والقرارات الإدارية للمنظمة.

إصدار وعود أو التزامات باسم المنظمة دون اعتماد رسمي.

إهمال التقارير أو التلاعب في البيانات والمستندات.

خامساً: تحذيرات تتعلق بالأمن والسلامة

التحرك الميداني دون إخطار الإدارة المختصة أو دون إجراءات أمان.

الاحتفاظ بمستندات حساسة بطرق غير آمنة.

التواصل غير المحسوب مع جهات مشبوهة أو غير معروفة.

صيغة مختصرة رسمية :

يلتزم عضو المنظمة الحقوقية بتجنب أي تصرف قانوني أو إعلامي أو مهني من شأنه الإضرار بمصداقية

المنظمة أو مخالفة لوائحها أو القوانين المنظمة للعمل الحقوقي، مع الالتزام الكامل بالحياد، السرية، والانضباط المؤسسي.

"الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر"

مقدمة

تُعد حقوق الإنسان من أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، حيث ترتبط بكرامة الإنسان وحرية وحقه في العيش الكريم. وانطلاقاً من حرص الدولة المصرية على تعزيز هذه المبادئ، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتكون خطوة مهمة نحو تطوير ملف حقوق الإنسان وترسيخ ثقافة الحقوق والحريات داخل المجتمع المصري.

أولاً: ما هي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؟

الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هي خطة وطنية شاملة أطلقتها الدولة المصرية في سبتمبر عام ٢٠٢١، بهدف تعزيز واحترام حقوق الإنسان في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أطلق الاستراتيجية عبد الفتاح السيسي باعتبارها أول استراتيجية متكاملة لحقوق الإنسان في تاريخ مصر.

ثانياً: أهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

تهدف الاستراتيجية إلى:

تعزيز الحقوق والحريات الأساسية.

نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع.

تطوير التشريعات والقوانين بما يتوافق مع الدستور والاتفاقيات الدولية.

دعم مبدأ المواطنة وعدم التمييز.

حماية حقوق المرأة والطفل وذوي الهمم وكبار السن.

تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

بناء قدرات العاملين في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً: المحاور الرئيسية للاستراتيجية

تعتمد الاستراتيجية على عدة محاور أساسية، وهي:

١- الحقوق المدنية والسياسية

مثل:

الحق في التعبير.

الحق في المشاركة السياسية.

الحق في المحاكمة العادلة.

احترام سيادة القانون.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مثل:

الحق في التعليم.

الحق في الصحة.

الحق في العمل.

الحق في السكن الملائم.

الحق في الثقافة.

٣- حقوق المرأة والطفل وذوي الهمم والشباب

وتهدف إلى:

تمكين المرأة.

حماية الطفل من العنف والاستغلال.

دمج ذوي الإعاقة في المجتمع.

دعم الشباب وتأهيلهم.

٤- التثقيف وبناء القدرات

من خلال:

نشر الوعي بحقوق الإنسان.

تدريب العاملين بالمؤسسات المختلفة.

دعم دور الإعلام والمجتمع المدني.

رابعاً: أهمية الاستراتيجية الوطنية

تكمن أهمية الاستراتيجية في أنها:

تؤكد اهتمام الدولة بحقوق الإنسان.

تضع رؤية واضحة لتحسين الأوضاع الحقوقية.

تربط بين التنمية وحقوق الإنسان.

تعزز مبدأ العدالة والمساواة.

تدعم بناء الجمهورية الجديدة القائمة على احترام الإنسان.

خامساً: العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان

أكدت الاستراتيجية أنّ التنمية الحقيقية لا تنفصل عن حقوق الإنسان، فكلما تحسن مستوى التعليم والصحة والعمل والسكن، تحسنت حياة المواطنين وشعروا بالكرامة والاستقرار.

ولذلك ارتبطت الاستراتيجية بالعديد من المبادرات القومية مثل:

حياة كريمة

برامج الحماية الاجتماعية.

تطوير التعليم والصحة.

تمكين المرأة والشباب.

سادساً: دور المجتمع في دعم الاستراتيجية

نجاح أي استراتيجية يحتاج إلى مشاركة المجتمع كله، من خلال:

احترام حقوق الآخرين.

نشر ثقافة التسامح والمواطنة.

الالتزام بالقانون.

دعم العمل التطوعي والمجتمعي.

مواجهة التنمر والعنف والتمييز.

خاتمة

تمثل الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خطوة مهمة نحو بناء مجتمع يحترم الإنسان ويدعم حقوقه الأساسية، حيث تؤكد أن التنمية والعدالة وكرامة المواطن عناصر مترابطة لا يمكن فصلها.

فحقوق الإنسان ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع من أجل بناء وطن يسوده العدل والاحترام والمساواة.

حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق

حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي يمتلكها كل إنسان بحكم كونه إنساناً، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين أو الثقافة. وقد تم تكريس هذه الحقوق في المواثيق الدولية، وأبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨)، الذي شكّل نقطة تحول تاريخية في الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوقه.

رغم وضوح النصوص والمواثيق، فإن الفجوة بين النظرية (ما هو مكتوب في القوانين) والتطبيق العملي على أرض الواقع ما زالت موجودة في كثير من الدول، مما يستدعي فهماً أعمق لأسباب هذه الفجوة وكيفية معالجتها.

المحاور الرئيسية:

المحور الأول: مفهوم حقوق الإنسان

تعريف حقوق الإنسان وأهميتها.

تطور حقوق الإنسان عبر التاريخ (من الشرائع القديمة إلى المواثيق الدولية الحديثة).

تصنيف حقوق الإنسان (حقوق مدنية وسياسية، حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، حقوق تضامنية مثل الحق في التنمية والبيئة).

المحور الثاني: الإطار النظري لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦).

دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حماية حقوق الإنسان.

المحور الثالث: الفجوة بين النظرية والتطبيق

أمثلة واقعية لانتهاكات حقوق الإنسان رغم وجود المواثيق.

العوامل التي تعيق التطبيق (سياسية، اقتصادية، ثقافية، غياب الوعي المجتمعي).

دور النزاعات المسلحة والإرهاب والفقر في تقييد الحريات.

المحور الرابع: آليات تعزيز التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان

نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان.

دور المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.

تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة.

أهمية استقلال القضاء وسيادة القانون.

تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الانتهاكات.

ورغم الفجوة بين النظرية والتطبيق، فإن الطريق نحو احترام حقوق الإنسان يبدأ من التعليم،

التوعية، والممارسة اليومية. فالمواثيق الدولية ليست سوى خطوة أولى، ويظل الالتزام

الأخلاقي والمجتمعي هو العامل الحاسم في جعل هذه الحقوق واقعاً ملموساً.

حقوق الإنسان وبناء الإنسان

حديثي اليك لا يقتصر على القوانين أو الاتفاقيات، بل عن الإنسان نفسه، لأن حقوق الإنسان في جوهرها هي الطريق لبناء إنسان واع، ومجتمع قوي، ودولة مستقرة.

أولاً: الإنسان غاية التنمية

التنمية الحقيقية لا تُقاس بالمباني أو الأرقام، بل بمدى احترام الإنسان، فحين تُصان حقوقه في التعليم والصحة والعمل، يصبح قادراً على المشاركة الإيجابية في بناء وطنه.

ثانياً: التوازن بين الحقوق والواجبات

كما أنّ لكل إنسان حقوقاً، عليه واجباتٌ، فلا حرية بلا مسؤولية، ولا حق بلا التزام. احترام القانون، والحفاظ على الممتلكات العامة، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين، كلها واجبات تضمن استمرار الحقوق.

ثالثاً: حق الإنسان في العدالة

العدالة هي قلب حقوق الإنسان، وتعني:

المساواة أمام القانون

ضمان المحاكمة العادلة

رفض الظلم والتعسف

فالعدل هو أساس الثقة بين المواطن والدولة.

رابعاً: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

يولي مفهوم حقوق الإنسان اهتماماً خاصاً بالفئات الأكثر احتياجاً،
مثل:

الأطفال - المرأة - كبار السن - ذوي الإعاقة

لأنّ قوة المجتمع تُقاس بمدى حمايته للأضعف فيه.

خامساً: ثقافة احترام الاختلاف

من أهم حقوق الإنسان حقه في الاختلاف، سواء في الرأي أو الفكر
أو الثقافة، وقبول هذا الاختلاف هو أساس التعايش والسلم
المجتمعي.

سادساً: دور المواطن الواعي

المواطن الواعي هو خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان، وذلك من
خلال:

المعرفة بالحقوق

استخدام الوسائل القانونية للمطالبة بها

المشاركة الإيجابية في المجتمع

أخيراً حقوق الإنسان ليست امتيازاً لفئة دون أخرى، بل هي ضمانات للجميع، وحمايتها تعني حماية مستقبل الوطن بأكمله.

سؤال :

ماذا لو لم تستجب إحدى مؤسسات الدولة لمبادئ حقوق الإنسان أو قامت بإهانة أحد أعضاء منظمة حقوق الإنسان؟

أولاً: سيادة القانون فوق الجميع

في دولة القانون، لا توجد جهة تعلو على الدستور أو القانون، وأي مؤسسة - مهما كان دورها - مُلزَمة باحترام حقوق الإنسان والتعامل بكرامة مع جميع المواطنين، بما فيهم أعضاء منظمات المجتمع المدني.

ثانياً: عدم الاستجابة أو الإهانة يُعد مخالفة

عدم الاستجابة لمطالب مشروعة تتعلق بحقوق الإنسان، أو توجيه إساءة أو إهانة لعضو منظمة حقوقية أثناء أداء عمله، يُعد:

انتهاكاً لكرامة الإنسان

مخالفة للقانون

إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة

ثالثاً: الطرق القانونية للتعامل مع الموقف

التعامل الصحيح لا يكون بالتصعيد العشوائي، وإنما عبر المسارات القانونية، ومنها:

توثيق الواقعة توثيقاً دقيقاً (زمان - مكان - أشخاص - وقائع).

التقدم بشكوى رسمية إلى الجهة الأعلى إدارياً.

إخطار الجهات الرقابية المختصة وفقاً للقانون.

اللجوء للقضاء حال استمرار الانتهاك أو ثبوت الإهانة.

رابعاً: دور منظمات حقوق الإنسان

منظمات حقوق الإنسان لا تسعى للصدام مع مؤسسات الدولة، بل تهدف إلى:

تصحيح المسار

حماية كرامة الإنسان

دعم مؤسسات الدولة بالرقابة المجتمعية البناءة

خامساً: الفرق بين النقد والتعدي

من حق المنظمة أن تنتقد الأداء في إطار القانون، لكن ليس من حق أي جهة أن:

- تُهين
- تُهدد
- تُعطل العمل الحقوقي المشروع

سادساً: الرسالة الأهم

احترام حقوق الإنسان لا يُضعف الدولة، بل يقويها، والتعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني هو الضمان الحقيقي للاستقرار.

خاتمة مختصرة

إذا أُهين عضو منظمة حقوقية أو تم تجاهل حقوق الإنسان، فالرد يكون بالقانون، لا بالانفعال، وبالحكمة، لا بالصدام، لأن الحق لا يُحمى إلا بالقانون.

حقوق الإنسان والوساطة: بين العدالة والعلاقات الاجتماعية

المقدمة:

نتناول هنا قضية مهمة تمس حياتنا اليومية، وهي العلاقة بين حقوق الإنسان والوساطة أو ما يُعرف بالـ"واسطة".

فبينما تهدف حقوق الإنسان إلى تحقيق العدل والمساواة، نجد أن الوساطة قد تكون أحياناً وسيلة للمساعدة، وأحياناً أخرى سبباً في ضياع الحقوق.

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي حقوق أساسية تضمن لكل فرد حياة كريمة، قائمة على:

العدالة

المساواة

تكافؤ الفرص

احترام الكرامة الإنسانية

ثانياً: ما هي الوساطة؟

الوساطة هي تدخل شخص أو جهة لمساعدة فرد في الحصول على خدمة أو حل مشكلة.

وهي نوعان:

وساطة إيجابية (للمساعدة المشروعة)

وساطة سلبية (الوساطة غير العادلة)

ثالثاً: الفرق بين الوساطة المشروعة والوساطة السلبية

الوساطة المشروعة:

تهدف إلى حل النزاعات

تساعد في توصيل الحقوق لأصحابها

لا تضر بالآخرين

تتم في إطار القانون

الوساطة السلبية:

تُهدر مبدأ تكافؤ الفرص

تعطي غير المستحق حقاً

تحرّم المستحق من حقه

تؤدي إلى انتشار الظلم والفساد

رابعاً: تأثير الواسطة على حقوق الإنسان

الواسطة السلبية تؤدي إلى:

ضياع العدالة

ضعف الثقة في المؤسسات

انتشار الفساد

إحباط الشباب وفقدان الأمل

خامساً: لماذا تنتشر الواسطة؟

ضعف الوعي بالحقوق

غياب الشفافية

الظروف الاقتصادية

العادات والتقاليد

سادساً: دور منظمات حقوق الإنسان

تلعب المنظمات دوراً مهماً في:

التوعية بخطورة الواسطة

دعم مبدأ العدالة

مساعدة المواطنين بطرق قانونية

رصد أي انتهاكات للحقوق

سابعاً: الحلول والتوصيات

نشر ثقافة العدالة وتكافؤ الفرص

تفعيل القوانين ومحاسبة المخالفين

تعزيز الشفافية داخل المؤسسات

تشجيع المواطنين على المطالبة بحقوقهم بشكل قانوني

رفض الوساطة غير العادلة في حياتنا اليومية

في الختام...

علينا أن ندرك أن بناء مجتمع عادل لا يتحقق بالوساطة غير

المشروعة، بل بالعدل والمساواة واحترام

حقوق الجميع. فالحق لا يُعطى بالمجاملة، بل يُؤخذ بالقانون

حقوق المرأة والطفل

المقدمة

تُعد حقوق المرأة والطفل من أهم القضايا الإنسانية التي حظيت باهتمام كبير على المستوى الدولي والمحلي، لما لهما من دور أساسي في بناء المجتمع واستقراره. فالمجتمع الذي يحترم المرأة ويحمي الطفل هو مجتمع يسير نحو التقدم والعدالة والتنمية الحقيقية.

- أولاً: حقوق المرأة

المرأة شريك أساسي في الحياة، ولها دور كبير في الأسرة والعمل والمجتمع، ولذلك كفلت لها القوانين والمواثيق الدولية العديد من الحقوق، منها:

الحق في التعليم

الحق في العمل الكريم

الحق في الرعاية الصحية

الحق في المشاركة المجتمعية

الحق في الحماية من العنف والتمييز

وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في دعم المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، إلا أن هناك بعض التحديات التي ما زالت

تواجهها، مثل العنف الأسري، والتمييز، وضعف الوعي ببعض الحقوق.

- ثانياً: حقوق الطفل

الطفل هو أساس المستقبل، ولذلك يجب توفير بيئة آمنة وصحية تساعد على النمو السليم. ومن أهم حقوق الطفل:

الحق في الحياة والرعاية

الحق في التعليم

الحق في الحماية من الاستغلال والعنف

الحق في الرعاية الصحية

الحق في التعبير عن الرأي

ويُعد الاهتمام بالطفل استثماراً حقيقياً في مستقبل الأوطان، لأن الأجيال القادمة هي التي ستتحمل مسؤولية بناء المجتمع.

- ثالثاً: التحديات التي تواجه المرأة والطفل

رغم الجهود المبذولة، ما زالت هناك قضايا تحتاج إلى مزيد من العمل، مثل:

التسرب من التعليم

عمالة الأطفال

العنف ضد المرأة

زواج القاصرات

الفقر وتأثيره على الأسرة

وهذه القضايا تتطلب تعاونًا بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة
لنشر الوعي وتقديم الدعم اللازم.

- رابعاً: دور المجتمع ومنظمات حقوق الإنسان

تلعب منظمات حقوق الإنسان دوراً مهماً في:

نشر ثقافة الحقوق والواجبات

تقديم الدعم القانوني والاجتماعي

حماية الفئات الأكثر احتياجاً

تنظيم الندوات والمحاضرات التوعوية

رصد المشكلات المجتمعية والعمل على حلها

- خامساً: التوصيات

زيادة التوعية بحقوق المرأة والطفل

دعم التعليم والرعاية الصحية

مواجهة العنف بكافة أشكاله

تفعيل القوانين لحماية الحقوق

تشجيع المشاركة المجتمعية في نشر الوعي

- أخيراً

إن احترام حقوق المرأة والطفل ليس مجرد واجب قانوني، بل هو واجب إنساني وأخلاقي يعكس مدى تقدم المجتمعات وتحضرها. فبناء مجتمع قوي يبدأ من حماية المرأة، ورعاية الطفل، وترسيخ قيم العدالة والكرامة الإنسانية للجميع.



Torch of Liberty

حقوق الإنسان والأديان

المقدمة

تُعد العلاقة بين حقوق الإنسان والأديان من الموضوعات المهمة التي شغلت الفكر الإنساني عبر العصور، حيث جاءت الأديان السماوية لترسيخ قيم العدل والرحمة والمساواة واحترام كرامة الإنسان. كما عملت القوانين الحديثة والمواثيق الدولية على حماية تلك الحقوق وتنظيمها داخل المجتمعات. ومن هنا ظهرت أهمية الربط بين المبادئ الدينية والضمانات القانونية في حماية الإنسان وصون حرياته.

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي تثبت لكل إنسان دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الرأي.

ومن أهم هذه الحقوق:

الحق في الحياة

الحق في الحرية

الحق في المساواة

الحق في التعليم والعمل

حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية

ثانياً: حقوق الإنسان في الأديان

أكدت الأديان السماوية على قيمة الإنسان وكرامته، ودعت إلى:

احترام النفس البشرية

نشر العدل بين الناس

مساعدة الضعفاء والمحتاجين

التسامح والتعايش السلمي

نبذ الظلم والعنف والكراهية

كما دعت الأديان إلى احترام حرية الإنسان في المعاملة الكريمة وعدم التعدي على حقوق الآخرين، وجعلت المحبة والتعاون أساساً للعلاقات الإنسانية.

ثالثاً: حرية العقيدة من الناحية الحقوقية

تُعد حرية العقيدة من أهم حقوق الإنسان التي أكدت عليها المواثيق الدولية، حيث يحق لكل فرد:

اختيار معتقده بحرية

ممارسة شعائره الدينية

عدم التعرض للتمييز بسبب الدين

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على احترام حرية الفكر والوجدان والدين، باعتبارها من الحقوق الأساسية لكل إنسان.

رابعاً: حقوق الإنسان من الناحية القانونية

اهتمت القوانين والدساتير الحديثة بحماية حقوق الإنسان، من خلال:

تجريم التمييز والكرهية

ضمان المساواة أمام القانون

حماية حرية العبادة

الحفاظ على الأمن والسلام المجتمعي

كما تعمل الدولة من خلال مؤسساتها القانونية والقضائية على حماية المواطنين وضمان حصولهم على حقوقهم دون تفرقة.

خامساً: التحديات المعاصرة

رغم وجود القوانين والمواثيق، ما زالت هناك بعض التحديات، منها:

التعصب الفكري والديني

نشر الكراهية والعنف

التمييز بين الأفراد

ضعف الوعي بثقافة الحقوق والتسامح

وهذه التحديات تحتاج إلى نشر الوعي، وتعزيز ثقافة قبول الآخر، وترسيخ قيم المواطنة.

سادساً: دور المجتمع ومنظمات حقوق الإنسان

تلعب منظمات حقوق الإنسان دوراً مهماً في:

نشر ثقافة السلام والتسامح

التوعية بالحقوق والواجبات

دعم قيم المواطنة

مكافحة التمييز والتعصب

تعزيز الحوار بين أفراد المجتمع

- أخيراً

في النهاية، نجد أن الأديان والقوانين قد اجتمعت على حماية الإنسان وصون كرامته، وأن تحقيق العدالة والسلام لا يكون إلا باحترام حقوق الجميع دون تمييز. فكلما ارتفع الوعي الديني والقانوني بحقوق الإنسان، أصبح المجتمع أكثر استقراراً وتماسكاً وإنسانية

أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وسبل معالجتها

أولاً: مقدمة

هذا الموضوع بالغ الأهمية يمس حياة الأفراد والمجتمعات، ألا وهو حقوق الإنسان. هذه الحقوق التي وُلد

الإنسان بها دون تمييز، والتي تضمن له الكرامة، الحرية، والأمن

لكن، في مختلف أنحاء العالم، تُنتهك هذه الحقوق يومياً بطرق متعددة. فما هي هذه الانتهاكات؟

وكيف نعالجها؟

ثانياً: تعريف حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كل فرد لمجرد كونه إنساناً، دون تمييز بسبب

العرق، الجنس، الدين، اللغة أو الرأي.

ثالثاً: أنواع انتهاكات حقوق الإنسان

يمكن تصنيف انتهاكات حقوق الإنسان إلى خمس فئات رئيسية

انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية

القتل خارج نطاق القانون

التعذيب والمعاملة القاسية

الاعتقال التعسفي

انتهاك حرية التعبير أو التجمع السلمي

انتهاكات الحقوق الاقتصادية

العمل القسري أو غير الآمن

الحرمان من الأجر العادل

غياب الحماية الاجتماعية

التمييز في فرص العمل

انتهاكات الحقوق الاجتماعية

حرمان من التعليم أو الرعاية الصحية

إهمال الفئات الضعيفة (ذوي الاحتياجات الخاصة، الأطفال)

التمييز الاجتماعي والتمييز الطبقي

انتهاكات حقوق الأقليات واللاجئين

الاضطهاد الديني أو العرقي

سياسات التهجير القسري

المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين

انتهاكات حقوق المرأة والطفل

العنف الأسري والجنسي

الزواج القسري أو المبكر

الاتجار بالبشر

حرمان الفتيات من التعليم

رابعاً: أسباب الانتهاكات

غياب القوانين أو ضعف تطبيقها

الأنظمة الاستبدادية والفساد السياسي

النزاعات المسلحة والحروب

الفقر والجهل والتمييز الثقافي

خامساً: آثار الانتهاكات

فقدان الثقة في الدولة والمؤسسات

تزايد العنف والكراهية داخل المجتمعات

انتشار الفقر والجهل

هجرة العقول وازدياد اللاجئين

سادساً: سبل علاج انتهاكات حقوق الإنسان

على المستوى الفردي:

نشر الوعي بالحقوق من خلال التعليم والإعلام

المشاركة في الحملات الحقوقية

على المستوى المحلي:

تطوير القوانين الوطنية وتطبيقها بصرامة

تدريب رجال الأمن والقضاء على احترام حقوق الإنسان

دعم منظمات المجتمع المدني

على المستوى الدولي:

تفعيل دور المنظمات الدولية (كالأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان)

الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على الدول المنتهكة

إنشاء محاكم خاصة لجرائم حقوق الإنسان

سابعاً: أمثلة واقعية (اختياري)

يمكن الإشارة إلى الانتهاكات في فلسطين، سوريا، أو ميانمار.

أو التحدث عن إنجازات مثل القضاء على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

ثامناً: خاتمة حقوق الإنسان ليست مجرد شعارات، بل مسؤولية جماعية وفردية. فكل انتهاك هو جرح في

ضمير الإنسانية، وكل دفاع عنها هو خطوة نحو عالم أكثر عدلاً وأماناً.



Torch of Liberty

إجراءات بعد أي انتهاك حق من الحقوق

إذا تعرّض أي مواطن لانتهاك حق من حقوقه سواء كان حقاً مدنياً أو وظيفياً أو صحياً أو تعليمياً أو غيره فهناك خطوات قانونية عامة يُفضّل اتباعها:

تحديد نوع الانتهاك

معرفة الحق الذي تم الاعتداء عليه والجهة أو الشخص المسؤول عن ذلك.

جمع الأدلة والمستندات

مثل العقود، الصور، الرسائل، التقارير، الشهود، أو أي أوراق تثبت الواقعة.

تقديم شكوى للجهة المختصة

أحياناً تُحل المشكلة إدارياً قبل اللجوء للقضاء، مثل:

جهة العمل

الوحدة المحلية

مديرية الصحة أو التعليم

جهاز حماية المستهلك

المجلس القومي المختص

تحرير محضر رسمى

في قسم الشرطة إذا كان هناك تعدٍ أو مخالفة قانونية تستوجب إثباتاً رسمياً.

الاستعانة بمحام

لمعرفة المواد القانونية المناسبة وطريقة رفع الدعوى أو التظلم.

رفع دعوى قضائية أو تظلم

أمام المحكمة المختصة للمطالبة بالحق أو التعويض.

متابعة الإجراءات القانونية

حضور الجلسات، وتقديم المستندات المطلوبة، وتنفيذ الأحكام إن صدرت لصالح المواطن.

ومن المهم أن يكون التعامل دائماً بالطرق القانونية وال رسمية مع الاحتفاظ بنسخ من كل المستندات والإيصالات والطلبات المقدمة.

حماية المستهلك

جهاز حماية المستهلك هو جهة حكومية معنية بحماية حقوق المستهلكين وضمان عدم تعرضهم للغش أو

الاستغلال. يمكن تقديم شكاوى للجهاز في حالات متعددة، ومن أبرز أنواع الشكاوى التي تُقدم إليه:

١. السلع المعيبة أو غير المطابقة للمواصفات؛

شراء منتج به عيب صناعي.

عدم مطابقة المنتج للمواصفات المعلنة.

انتهاء صلاحية السلعة.

٢. الخدمات غير المرضية أو المخالفة؛

تقديم خدمة بجودة سيئة أو مخالفة لما تم الاتفاق عليه.

عدم الالتزام بتوصيل الخدمة في الموعد المتفق عليه.

٣. الضمان والصيانة؛

رفض مقدم الخدمة إصلاح أو استبدال منتج داخل فترة الضمان.

تأخر في تقديم خدمات الصيانة أو الإصلاح.

٤. الإعلانات المضللة؛

إعلان يحتوي على معلومات غير صحيحة عن منتج أو خدمة.
خداع المستهلك بعروض كاذبة أو أسعار غير حقيقية.

٥. زيادة الأسعار بدون مبرر؛

رفع سعر المنتج عن السعر المعلن أو المحدد من الجهات الرسمية.

٦. البيع الإجباري أو عدم منح الفاتورة؛

إجبار المستهلك على شراء سلعة أو خدمة.

رفض التاجر إعطاء فاتورة أو مستند إثبات شراء.

٧. شكاوى شركات الاتصالات والكهرباء والمياه (ضمن حدود معينة)؛

في بعض الأحيان يتلقى الجهاز شكاوى تخص الخدمات العامة إن كان بها جوانب استهلاكية مخالفة.

استراتيجية علاقة الموظف برئيسه في العمل

س و ج

تساعد في بناء علاقة ناجحة وفعّالة تقوم على الاحترام، المهنية، والوضوح:

أولاً: فهم العلاقة ودورها

- ما أهمية العلاقة الجيدة بين الموظف ورئيسه؟
تعزز بيئة العمل الإيجابية، وتزيد من فرص التقدم والنجاح.
- هل يجب أن تكون العلاقة ودية أم رسمية؟
يجب أن تكون مهنية مع مساحة للتقدير الإنساني دون إفراط في التودد.
- هل يؤثر الانطباع الأول على العلاقة؟
نعم، الانطباع الأول يحدد نغمة العلاقة في البداية.
- ما الفرق بين الاحترام والخوف من المدير؟
الاحترام نابع من التقدير، أما الخوف فينجم عن بيئة غير صحية.
- هل يجب مشاركة المدير في الأمور الشخصية؟
بشكل محدود، فقط إذا كان ذلك مناسباً وظروف العمل تسمح.

ثانياً : مهارات التواصل

- كيف أتواصل بفعالية مع رئيسي؟
بالوضوح، الاختصار، والتوقيت المناسب.
- متى يجب أن أرسل بريد إلكترونيًا بدلاً من التحدث؟
عند توثيق المعلومة أو عند غياب الرئيس.
- كيف أطلب ترقية أو زيادة راتب؟
في اجتماع خاص، مع عرض إنجازاتك وأثرك الإيجابي.
- كيف أقدم ملاحظة بناءة لرئيسي؟
بلغة محترمة، وفي وقت مناسب، وبتركيز على المصلحة العامة.
- ماذا أفعل إذا تجاهل رئيسي طلبى؟
أعيد المحاولة بتوقيت أفضل أو أطلب توضيحاً بهدوء.

ثالثاً : التعامل مع التوجيه والنقد

- كيف أستقبل ملاحظات رئيسي السلبية؟
بتقبل وهدوء، مع سعي لتحسين الأداء.
- هل يجوز الاعتراض على قرارات المدير؟
نعم، ولكن بأدب، وفي حدود المسؤوليات، وبطريقة مهنية.
- ماذا أفعل إذا شعرت أن رئيسي لا يقدر جهدي؟
أوثق إنجازاتي، وأطلب جلسة تقييم موضوعية.

• كيف أتعامل مع رئيس دائم الانتقاد؟
ركّز على تحسين الأداء، واطلب تغذية راجعة بناءة.

• هل من المفيد طلب ملاحظات دورية من المدير؟
نعم، فذلك يبرز رغبتك في التطور المستمر.

رابعاً: الثقة وتحقيق التوازن

• كيف أكسب ثقة رئيسي؟
بالالتزام بالمواعيد، الدقة، والشفافية.

• هل الصراحة مطلوبة دائماً مع المدير؟
نعم، ولكن بحكمة ولباقة.

• كيف أوازن بين احترام الرئيس وعدم التعلق؟
بالتركيز على الأداء وليس المظاهر، وبالاحتفاظ بشخصيتك.

• ما تأثير الوضوح في العلاقة مع المدير؟
يقلل من سوء الفهم ويزيد من كفاءة العمل.

• هل يمكن أن أقول "لا" لرئيسي؟
نعم، إذا كان الطلب غير واقعي، مع تقديم بدائل.

خامساً: الأزمات والتحديات

• كيف أتصرف إذا أخطأت في العمل؟
أتحمل المسؤولية، وأعتذر، وأقترح حلاً.

• ماذا أفعل إذا أساء رئيسي معاملتي؟
أوثق الموقف، وأطلب توضيحًا، أو أُلجأ للموارد البشرية.

• كيف أتعامل مع رئيس متقلب المزاج؟
أتجنب المواجهة، وأختار الوقت المناسب للنقاش.

• هل يمكن ترك العمل بسبب علاقة سيئة مع المدير؟
نعم، إذا استنفدت كل الوسائل للإصلاح وأثّرت العلاقة على صحتك النفسية.

• كيف أتعامل مع رئيس يتجاهلني؟
أطلب لقاء مباشر لتحديد مهامى وتوضيح دورى.

سادساً: التطوير المهني والاستراتيجية المستقبلية

• كيف أطلب تدريب أو تطوير من رئيسي؟
عبر توضيح كيف سيعود ذلك بالفائدة على العمل.

• هل مشاركة الأهداف المهنية مع رئيسي مهمة؟
نعم، ليتمكن من دعمك وتوجيهك.

• ما دور الرئيس في تطوير الموظف؟
التوجيه، التقييم المستمر، وتوفير الفرص للنمو.

• هل من الجيد أن أطلب مهام جديدة من رئيسي؟
نعم، إذا كنت مستعدًا وتريد التعلم.

• كيف أبني علاقة مستمرة ومهنية مع المدير؟
بالثقة، الأداء الجيد، والاحترام المتبادل.

استراتيجيات التعامل مع الشرطة بالقانون

يحق للشرطة توقيفى دون سبب؟ هل

لا، لا يجوز توقيفك أو احتجازك دون سبب قانوني واضح، مثل الاشتباه في ارتكاب جريمة أو مخالفة قانونية. يجب أن يتم التوقيف وفقاً لإجراءات قانونية، ويحق لك معرفة سبب التوقيف فوراً.

ماذا أفعل إذا طلبت منى الشرطة إبراز الهوية؟

عليك إبراز بطاقة هويتك بهدوء وبدون مقاومة. من حق الشرطة التحقق من الهوية في حالات الاشتباه أو أثناء حملات تفتيش قانونية، لكن ليس لهم الحق في مصادرة الهوية أو الاحتفاظ بها إلا بأمر قانوني.

هل يمكننى تصوير الشرطة أثناء أداء عملهم؟

في أغلب القوانين، يحق لك تصوير أفراد الشرطة في الأماكن العامة طالما أنك لا تعيق عملهم. لكن تجنب التصوير في الأماكن المحظورة أو التعدي على خصوصية الآخرين.

ماذا أفعل إذا شعرت أنّ الشرطة تنتهك حقوقى؟

لا تقاوم جسدياً، سجّل الواقعة إن أمكن، خذ أسماء الشهود، اتصل بمحامٍ، وقدم شكوى رسمية إلى النيابة أو الجهات المختصة.

هل يحق للشرطة تفتيش هاتفي المحمول؟

لا، لا يحق لهم تفتيش هاتفك دون إذن قضائي أو في حالات الضرورة القصوى المقررة قانوناً.

ما الاستراتيجية الأفضل أثناء التحقيق؟

التمزم بالهدوء، استخدم حقك في الصمت إذا لم يكن محاميك حاضراً، لا توقع أي أقوال إلا بعد قراءتها جيداً، واطلب تسجيل التحقيق إن أمكن.

هل يمكنني رفض ركوب سيارة الشرطة دون امر قبض؟

نعم، إذا لم يكن هناك أمر رسمي أو سبب قانوني، يمكنك رفض الصعود، لكن يجب أن يكون ذلك بشكل قانوني دون عنف.

ما هو دور المحامي أثناء التعامل مع الشرطة؟

المحامي يضمن حماية حقوقك، يمنع التجاوزات، ويتولى الدفاع عنك. من حقك الاتصال به فور توقيفك.

هل للشرطة الحق في دخول منزلي؟

لا يجوز دخول المنزل إلا بأمر من النيابة، ما لم تكن هناك جريمة تُرتكب أو خطر داهم.

هل يحق لى معرفة اسم ورتبة الشرطى؟

نعم، من حَقك أن تعرف هوية من يتعامل معك من رجال الشرطة، وعليهم حمل بطاقة تعريف.

هل يمكننى مغادرة المكان إذا لم أكن محتجزاً رسمياً؟

نعم، إذا لم تُبلِّغ بأنك موقوف، يمكنك المغادرة فوراً.

هل يحق للشرطة استخدام القوة ضدي؟

فقط في حالات الضرورة القصوى، وبشكل يتناسب مع الموقف. القوة المفرطة تُعد انتهاكاً.

ماذا أفعل إذا تم ضبطى في مظاهرة سلمية؟

التزم بالسلمية، لا تقاوم، اطلب محامياً، وسجّل تفاصيل الواقعة.

هل يحق لى الاتصال بعائلى عند التوقيف؟

نعم، من حَقك إبلاغ أحد أفراد أسرتك، وطلب محامٍ.

ماذا أفعل إذا طلبت الشرطة تفتيش سيارتى؟

لك الحق فى السؤال عن السبب، وإذا لم يكن هناك إذن قانونى، يمكنك الرفض بأدب.

هل الشرطة ملزمة بإبلاغى بحقى فى التزام الصمت؟

نعم، فى التحقيقات الرسمية، يجب إبلاغك بحقوقك القانونية.

هل يمكننى رفع دعوى ضد شرطى أساء معاملتى؟

نعم، يمكنك تقديم بلاغ رسمي أو رفع دعوى تعويض مدنية.

ما الفرق بين الاشتباه العادي والاشتباه الجنائي؟

الاشتباه العادي لا يسمح بالتوقيف، أما الاشتباه الجنائي فيستند لأدلة قوية.

. ماذا أفعل إذا أرغمنى الشرطى على توقيع أقوال تحت الضغط؟

أخبر محاميك فوراً، واطلب إثبات الإكراه لدى النيابة أو الطب الشرعي.

ما الجهات التى يمكننى اللجوء إليها إذا تعرضت لانتهاك؟

النيابة العامة، المجلس القومي لحقوق الإنسان، وحدة الشكاوى بوزارة الداخلية، والمنظمات الحقوقية.

هل يحق لى رفض الإجابة على أسئلة الشرطة؟

نعم، يمكنك التزام الصمت حتى حضور محام، ولا يُعد ذلك مخالفة.

ما الفرق بين التوقيف والاعتقال؟

التوقيف مؤقت للتحقيق، والاعتقال يتم بناء على أمر قضائي بتهمة محددة.

هل يمكن للشرطة استخدام التفتيش الجسدي؟

فقط في حالات محددة، ويجب أن يتم بطريقة قانونية ومن نفس الجنس.

ماذا أفعل إذا أُجبرت على الإدلاء باعتراف كاذب؟

أبلغ محاميك فوراً، واطلب توثيق الإكراه أمام النيابة.

هل يمكن احتجائي دون عرضي على النيابة؟

لا، يجب عرضك خلال ٢٤ ساعة، وإلا يُعد احتجازاً غير قانوني.

هل الشرطة ملزمة بإثبات وجود إذن التفتيش؟

نعم، ويجب أن يكون الإذن صادراً من جهة مختصة.

ماذا أفعل إذا تعرضت للإهانة من شرطي؟

لا ترد بالإهانة، وسجّل الواقعة وقدم شكوى رسمية.

هل يمكن احتجائي بسبب مظهري؟

لا، لا يجوز احتجاز أي شخص بسبب مظهره فقط.

هل أُجبر على التنازل عن حقي؟

لا، لا يجوز إرغامك على التنازل عن أي حق بالقوة أو التهديد.

هل يحق لي الاطلاع على محضر الشرطة؟

نعم، ومن حق محاميك أيضاً الاطلاع عليه وتقديم ملاحظاته.

النصوص القانونية المصرية التى تنظم حقوق المواطن وواجباته عند التعامل مع الشرطة

أولاً: مواد من الدستور المصري

المادة ٥١: الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها.

المادة ٥٢: التعذيب بجميع صوره وأشكاله جريمة لا تسقط بالتقادم.

المادة ٥٤: الحرية الشخصية مصونة، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته إلا بأمر قضائي مسبب، إلا في حالة التلبس. كما يجب إبلاغ من تُقيد حريته بأسباب ذلك وتمكينه من الاتصال بذويه ومحاميه، وعرضه على جهة التحقيق خلال ٢٤ ساعة.

المادة ٩٦: المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة تكفل له حقوق الدفاع

ثانياً: مواد من قانون الإجراءات الجنائية

المادة ٣٤: تجيز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم في حالات التلبس بالجنايات أو بعض الجنح التي تتوافر فيها الشروط القانونية.

المادة ٣٥: تجيز إصدار أمر بضبط وإحضار المتهم غير الحاضر في الأحوال التي يحددها القانون.

المادة ٣٦: يجب عرض المقبوض عليه على النيابة العامة خلال المدة القانونية المحددة، وعدم إبقائه محتجزاً بغير سند قانوني.

المادة ٤٠: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطة المختصة قانوناً، ويجب معاملته بما يحفظ كرامته، ويحظر إيذاؤه بدنياً أو معنوياً.



**Hand of Justice
and Solidarity**

حقوق وواجبات المواطن عند التعامل مع الشرطة

حقوق المواطن

المعاملة باحترام و صون الكرامة الإنسانية.

معرفة سبب القبض عليه أو استيقافه في الأحوال التي يجيزها القانون.

الاتصال بمحامٍ وإبلاغ أسرته عند القبض عليه أو احتجازه وفقاً للإجراءات القانونية.

عدم التعرض للتعذيب أو الإكراه أو المعاملة القاسية أو المهينة.

الحصول على الرعاية الطبية إذا كان بحاجة إليها أثناء الاحتجاز.

الطعن على الإجراءات القانونية من خلال الجهات القضائية المختصة.

واجبات المواطن

احترام القانون والتعليمات الصادرة من رجال الشرطة أثناء أداء عملهم.

تقديم البيانات الصحيحة عند الاستفسار عنها قانوناً.

عدم مقاومة رجال الشرطة أو الاعتداء عليهم أثناء تأدية واجبهم.

التعاون في الحدود التي يفرضها القانون للمساعدة في حفظ الأمن والنظام العام.

الالتزام بقوانين المرور والأنظمة العامة.

الإبلاغ عن الجرائم أو المخاطر الجسيمة عند العلم بها في الحالات التي يوجبها القانون.

عند الاستيقاف من الشرطة

حافظ على الهدوء والاحترام المتبادل.

اسأل بأدب عن سبب الاستيقاف إذا لم يكن واضحًا.

امتثل للتعليمات القانونية.

إذا كنت ترى أن هناك مخالفة لحقوقك، يمكنك تقديم شكوى للجهات المختصة أو اللجوء للقضاء.

وتظل جميع الإجراءات الشرطية خاضعة لرقابة القانون والقضاء، بما يكفل التوازن بين حفظ الأمن وحماية حقوق المواطنين.

قواعد الاحتجاز في الأقسام

في مصر، تخضع أماكن الاحتجاز بالأقسام الشرطية للدستور وقانون الإجراءات الجنائية والقوانين المنظمة لمراكز الإصلاح والتأهيل. ومن أهم القواعد القانونية:

١- المعاملة الإنسانية للمحتجز

تنص المادة ٥٥ من الدستور على أن كل من يُقبض عليه أو تُقيد حريته يجب أن يُعامل بما يحفظ كرامته، ويحظر تعذيبه أو ترهيبه أو إكراهه أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً.

٢- الاحتجاز في أماكن قانونية فقط

لا يجوز احتجاز أي شخص إلا في أماكن مخصصة قانوناً للاحتجاز وتكون لائحة إنسانياً وصحياً، ويحظر الاحتجاز في أماكن غير رسمية أو غير مخصصة لذلك.

٣- حق الاتصال بالمحامى والأسرة

يجب تمكين المقبوض عليه من الاتصال بمحاميه وإبلاغ ذويه وفقاً للضمانات المقررة قانوناً، كما يجب إبلاغه بأسباب القبض عليه.

٤- العرض على جهة التحقيق

يجب عرض المقبوض عليه على النيابة العامة خلال المدة القانونية المقررة، ولا يجوز احتجازه دون سند قانوني.

٥- حق الصمت

للمتهم حق الصمت، وأي اعتراف أو أقوال تثبت أنها صدرت نتيجة إكراه أو تهديد أو تعذيب لا يُعتد بها قانونًا.

٦- الرعاية الصحية

يحظر تعريض المحتجز للخطر الصحي، ويجب توفير الرعاية الطبية اللازمة والحفاظ على ظروف احتجاز مناسبة صحيًا.

٧- الإشراف القضائي

تخضع السجون وأماكن الاحتجاز للإشراف القضائي، ويحظر فيها كل ما ينافي كرامة الإنسان أو يعرض صحته للخطر

٨- تجريم التعذيب

يعاقب القانون على تعذيب المتهم أو إكراهه على الاعتراف، وقد تصل العقوبة إلى السجن المشدد وفقًا لقانون العقوبات.

أولاً: مدة الاحتجاز قبل العرض على النيابة

وفقاً للمادة ٥٤ من الدستور، يجب عرض من تم القبض عليه على سلطة التحقيق خلال ٢٤ ساعة من وقت تقييد حريته، وإلا يكون احتجازه غير قانوني.



Hand of Justice
and Solidarity

أرقام تهمك

مادحت رياض رئيس فرع منظمة الاتحاد المصري بسوهاج

٠١٠١٢٢٧٧٣٥٥/٠١٢٢٨٦٤٣٠٣٢

المجلس القومي لحقوق الإنسان

الخط الساخن: ١٥٥٠٨

حقوق الداخلية ٠١١٢٦٩٧٧٢٢٢

النيابة الإدارية

الشكاوى: ١٦١١٧

شكاوى مجلس الوزراء ١٦٥٢٨

النيابة العامة المصرية

الخط الساخن: ١٦١١٠

المجلس القومي للمرأة

شكاوى المرأة: ١٥١١٥

المجلس القومي للأمومة والطفولة

خط نجدة الطفل: ١٦٠٠٠

وزارة التضامن الاجتماعي

الخط الساخن: ١٦٤٣٩

جهاز حماية المستهلك

الشكاوى: ١٩٥٨٨

أرقام طوارئ وخدمات إنسانية

الإسعاف: ١٢٣

الشرطة: ١٢٢

المطافئ: ١٨٠

شرطة النجدة: ١٢٢

الكهرباء أعطال: ١٢١

الغاز الطبيعي: ١٢٩

مياه الشرب: ١٢٥

خاتمة

وفي الختام، تظل حقوق الإنسان ليست مجردَ نصوصٍ قانونية تُدَوَّن في المواثيق أو تُرفع في الشعارات، بل هي روح العدالة وميزان الكرامة الإنسانية. فكل حق يُنتهك هو جرح في ضمير الإنسانية، وكل كرامة تُصان هي انتصار للقيم التي قامت عليها المجتمعات الحية.

إنَّ حماية حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة، تبدأ من وعي الفرد، وتمتد إلى التزام الدولة، وتتجسد في مؤسسات قادرة على إنفاذ القانون بعدل ونزاهة، دون تمييز أو إقصاء. ولن يتحقق السلام المجتمعي ولا التنمية الحقيقية إلا حين يشعر الإنسان بالأمان على حياته، وحرية، وكرامته.

ويبقى الأمل معقودًا على نشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ مبادئها في التعليم والإعلام والممارسة اليومية، حتى تصبح احترام الكرامة الإنسانية سلوكًا أصيلًا لا استثناءً مؤقتًا. فحقوق الإنسان ليست منحة تُعطى، بل حق أصيل يولد مع الإنسان، ويجب أن يُصان إلى آخر العمر.

والله ولي التوفيق

مدحت رياض

رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بسوهاج

الفهرس

م	الموضوع	الصفحة
١	تقديم المستشار	٣
٢	مقدمة المؤلف	٥
٣	مبادئ عامة في حقوق الانسان	٧
٤	الإعلان العالمي لحقوق الانسان	١٠
٥	حقوقُ الانسان في الدستور المصري	١٨
٦	المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر	٢١
٧	آليات الدولة المصرية لرعاية حقوق الانسان	٢٥
٨	دور مصر في إطار المنظومة الدولية لحقوق الانسان	٣١
٩	أهداف منظمة حقوق الانسان	٣٦
١٠	لجان منظمة الاتحاد المصري	٣٧
١١	أعمال أعضاء المنظمة	٣٨
١٢	الفرق بين الحزب السياسي ومنظمة حقوق الانسان	٤٩
١٣	الفرق بين العمل الحقوقي والعمل الخيري	٥٢
١٤	حياة كريمة تعكس تطبيق حقوق الانسان	٥٦
١٥	دور منظمات المجتمع المدني	٦١
١٦	كيفية الحوار مع الفرد قبل انضمامه للعضوية	٦٢

١٧	صفات الناشط الحقوقي	٦٤
١٨	الكارينيه ومميزاته	٦٧
١٩	تحذيرات لعضو المنظمة	٦٩
٢٠	حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق	٧٦
٢١	حقوق الانسان وبناء الانسان	٧٩
٢٢	حقوق الإنسان والواسطة	٨٤
٢٣	حقوق المرأة والطفل	٨٨
٢٤	حقوق الإنسان والأديان	٩٢
٢٥	أنواع الانتهاكات	٩٦
٢٦	إجراءات بعد أي انتهاك	١٠١
٢٧	حماية المستهلك	١٠٣
٢٨	استراتيجية علاقة الموظف برئيسه في العمل	١٠٥
٢٩	استراتيجية التعامل مع الشرطة بالقانون	١٠٩
٣٠	النصوص القانونية للحقوق والواجبات عند التعامل مع الشرطة	١١٤
٣١	حقوق وواجبات المواطن عند التعامل مع الشرطة	١١٦
٣٢	قواعد الاحتجاز في الاقسام	١١٨
٣٣	أرقام تهمك	١٢١
	الخاتمة	١٢٣

رقم الإيداع: ٢٠٢٦/١٤٦٢٤

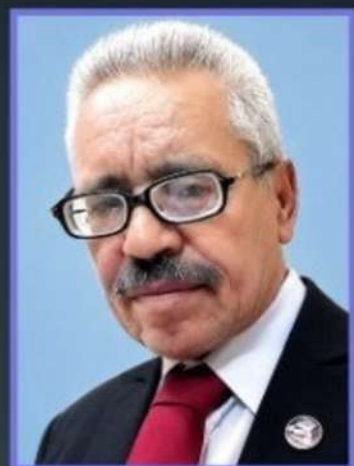
الترقيم الدولي

ISBN ٩٧٨-٩٧٧-٩٥-٧٣٦٧-٠

دار اقرأ للطباعة والنشر

شارع الفردان - خلف جامعة سوهاج

e mail: nasermoula@gmail.com



يُعد مدحت رياض من الأصوات المهمة بقضايا حقوق الإنسان والمجتمع ، حيث جمع بين العمل الحقوقي والكتابة الأدبية ، فكان قلمه معبراً عن الواقع والإنسان والمشاعر الصادقة .

صدر له كتابا : حروف مبعثرة وعنا قيد الحروف ، كما يستعد لإصدار كتابه الجديد بستان القصيد تحت الطبع .

ويواصل من خلال كتاباته تقديم رؤى إنسانية وأدبية تحمل بين سطورها قيم المحبة والكرامة والوعي ، مؤمناً بأن الكلمة الصادقة قادرة على إحداث أثر يبقى في القلوب والعقول .

يطلب من :

01228643032

01012277355

ISBN



ISBN